

وليس قفاز لكال والمرد
ومن دعا احتياجه لما ذكر
من ذاشد ببردته والحرق
تطبيب جسمه وملبوس بما
ودهن شعر راسه او طينه
ازالة لشعره او ظفره
فمن يقلة تاذى مطلقا
وتجذ الفدية في ازالته
ولو يغذر ان زمانه اتخذ
ومعدنا في واحد من ذين
بعمرا اذ بعينه شعر طلع
فجوز ازالة ولا فدا
وعقدته نكاحه وان وجد
ووطوه للموجب للفعل وقد
وفعله قبل التحليل
وكمرة مفردة وما قسده
وعاجلا قضاءه مع الفدا
اما اذا بينهما فدا معا
بلقيه شاة متممة وان تترك
واول التحليل يحصل
خلق ورمه طواف تبعا
به اجبت المحرمات
ويحصل الثاني عقم الكل

لما روى المهر البخاري المرشد
جاز ويقدر كغير المعتد
وسمع نحو صراحة للنظر
تقصده كسك انما
ولو يجوز بته كسميته
الاذا فعله لعذر
او نحو حاز لمان يحلقا
ثلاثة من ظفروه او شعريه
مع مكانه يعرف معتد
واوجه الدين في الاثنين
او ظفروه كسر والاذى وقع
في الاله لضيق قد بدا
ذك كمنه فهو غير معتد
مرضاك واصح الذي المرشد
تفسد حجة من الاثنين
يلزمه اتمامه لا ويرد
على الذي منه الجماع قد بدا
فليس يفسد الملقا او فدا
بعدهما فلا فدا الماجري
بائنتي من ثلاثة ويكفي
تسعيه ان لم يكن قد وقع
الا النكاح والمقدمان
وعادة الاثنى به للحمل

مقدمات

مقدمات وطفه بشهوته
يعرض لصيدوا كحلا
او منه مع سواه قد تولد
ومنعوا حلالنا كالمحرم
وشحبه عن الاذى حلالا
فمخوز منه اخذ الثمر
كذا ان ثابت بنفسه نبت
جوز وان يعلف اليها ما
واخذ من وروا العلة
وجرم المدينة الشريفة
وجرمه لاني وجوب الفدية
وانما يحرم ما قدما
فان الحمل او النسيان وقع
فليس انما كما حصل
ان كان اطلاقا فذه حجب
واجب على الولي المعتد
وان ضحي فعل سعى ارتك
تعمدا غير الولي طيبه
وان يكن غير معتد فعل
ومثل هذا زائل العقل فلا
وواجبات عمه الانسان
احرامه به من المقامات
ونقل قرب المهرين يجوز

ولو الامر دكئل قبلته
ان كان وحشا كصنع
للاحتياط فاقه المقصدا
تعرضا لكل صيد المحرم
وطب ولو ينز عنما حصل
وورق يدون اخذ الثمر
والاخر اسبغ تاومر ثابت
من ثابت ونحو قد حرم
ونحو كمثل طبع الرحلة
ويج طابق كحكم مكة
لان هذا المراد في السنة
ان ذرا كان وحشا عالما
وفعله شينا الذي اصنع
ووجوب فدية قد فصل
وان تمتعها بشي طلب
منع صبي من حرام قد ظهر
فالدم في مال الولي قد حجب
فانه الذي يؤدي واجبه
شينا فلا فدا لما ضح حصل
فدالما من فعله حصل
اثان مما قات بالانسان
ونكره تلك المحرمات
كتابة قرره حرم